واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الإستراتيجية و رهانات المستقبل

The Reality of the Centers of Think Tanks and Studies in Algeria between strategic necessity and future bets

سلمى بلخير

جامعة البليدة 2، الجزائر، belkhiersalma@gmail.com

شرقي محمود

جامعة البليدة 2، الجزائر، chergui.mahmoud@univ-blida2.dz

تاريخ الإرسال2020/08/31 **تاريخ القبول: 2020/09/13**

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع "واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر بين الضرورة الإستراتيجية و رهانات المستقبل"، حيث يهدف هذا الموضوع إلى تسليط الضوء على البحث العلمي و الاهتمام بمؤسساته، كالجامعات ومراكز الأبحاث التي لها دور أساسي في عملية صنع القرار، و يهدف إلى دراسة وتحليل دور مراكز الفكر والدراسات في تحديد المسارات التي تسلكها الدول في تعاملها مع القضايا والتنبؤ بالمستقبل، مع التركيز على واقع مراكز الفكر والدراسات في الجزائر والتعمق في أسباب عدم فعاليتها، بالإضافة إلى ذلك تهدف الدراسة إلى تقديم أهم المراكز البحثية في العالم وكيفية تأثيرها على عملية صنع القرار، وفي الختام قدمت الدراسة تحليلا لأهم المعوقات التي تواجه فعالية المراكز البحثية في الجزائر وسبل النهوض بها لبناء دولة متطورة أساسها التقدم العلمي، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن غياب الفكر الاستراتيجي عن مؤسسة الدولة الجزائرية تسبب في ركود متقطع النظير يجعل قراراتها عشوائية غير قادرة على التنبؤ بالمستقبل.

الكلمات المفتاحية: مراكز الفكر والدراسات؛ الجامعات؛ البحث العلمي؛ الفكر الاستراتيجي؛ التنبؤ .

Abstract :*This study deals with the topic "the reality of think tanks and studies in Algeria between strategic necessity and future bets", as this topic aims to shed light on research and interest in its institutions, such as universities and research centers that have a fundamental role in the decision-making process, and aims to study and analyze the role of think tanks and studies in determining the paths that countries are taking in dealing with issues and forecasting the future, focusing on the reality of think tanks and studies in Algeria and delving into the reasons for their ineffectiveness. Furthermore, the study aims to highlight the most important research centers in the world and how they affect the decision-making process. In conclusion, the study presented an analysis of the most important obstacles facing the effectiveness research centers in Algeria and ways to advance them to build an advanced state based on scientific progress. The study concluded that the lack of strategic thinking in Algerian state institution has caused a peerless recession, making its decision random and unable to predict the future.*

Keywords: *Think Tanks and Studies; Universities; Research; Strategic Thought; Forecasting.*

*المؤلف المراسل

مقدمة:

لقد أصبح لمراكز الفكر والدراسات دور رائد ومتقدم في قيادة السياسات العالمية، باعتبارها أداة رئيسية لإنتاج العديد من المشاريع الإستراتيجية، إذ أنها جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي والتنموي في دول العالم، وقد تطورت المراكز البحثية وأصبحت من الفواعل الرئيسية التي تساعد صناع القرار في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من خلال إشراك البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، من خلال تقديم رؤى وطرح البدائل والخيارت، بما يدعم عمليات صنع القرار ورسم السياسات.

وقد ترافق انتشار هذه المراكز البحثية في العالم، بعد أن اكتسبت هذه المراكز أهمية في الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فصارت تؤدي دورا بارزا في دعم مؤسسات صنع القرار السياسي، وأصبحت عاملا مهما في تحديد أولويات القضايا الإستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الدور الذي اضطلعت به المراكز البحثية في الجزائر، مختلف عما هو عليه في الدول الغربية، وذلك نتيجة المعيقات والمصاعب والتحديات التي تواجهها، ولم تتمكن من المشاركة في صنع القرار. ذلك أن دورها غير فاعل في عملية التنمية المجتمعية، وعجزها عن أداء أدوراها بسبب تهميشها وبعدها عن الحياة السياسية، نتيجة الأنظمة الحاكمة واختلافها عن تلك المعمول بها في الدول الغربية، ومن هنا فإن لمراكز الأبحاث دورا رياديا في توجيه العالم، بحكم أنها أداة مهمة لإنتاج العديد من المشاريع الحيوية التي تتصل بالدولة والمجتمع والفرد

من أجل ذلك سنحلل في هذه المقالة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير مراكز الفكر والدراسات في صناعة القرار الخارجي الجزائري ووضع الاستراتيجيات المستقبلية ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ماذا نقصد بمراكز الفكر والدراسات، وفيما تمثل أهميتها في تحقيق القوة والتطور؟
- ✓ ماهو دور مراكز الفكر والدراسات في صناعة القرارات؟
- ✓ فيما تتمثل معيقات مراكز الفكر والدراسات في الجزائر؟
- ✓ ما هي سبل النهوض بمراكز الفكر والدراسات في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نضع الفرضية الرئيسية التالية:

- تؤدي مراكز الفكر والدراسات دورا محوريا في التأثير على القرار الخارجي الجزائري، وعملية صنع القرار من خلال ما تقدمه من تحليلات ورؤى متخصصة لمختلف القضايا الدولية باعتبارها إستراتيجية ترتبط بحماية مصالح الدولة وأمنها لما يمكن أن تتعرض له من مخاطر ورهانات مستقبلية.

و من خلال ما سبق يتم معالجة إشكالية الورقة البحثية وفق الخطة الآتية:

المحور الأول: الإطار ألمفاهيمي لمراكز الفكر والأبحاث وأهميتها في تحقيق التطور والقوة في دول العالم

المحور الثاني: دور مراكز الفكر والدراسات في صناعة القرارات ورسم الإستراتيجيات

المحور الثالث: معيقات مراكز الفكر والدراسات الإستراتيجية في الجزائر

المحور الرابع: سبل النهوض بمراكز الفكر والدراسات الإستراتيجية في الجزائر

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر والأبحاث وأهميتها في تحقيق التطور والقوة في دول العالم

أولا: مدخل مفاهيمي لمراكز الفكر والأبحاث

ثمة غموض يحيط بتعريف مراكز البحث والدراسات* أو "الثينك تانكس" *Think Tanks*. فتعريف هذه المراكز لا يزال محل خلاف، نظرا لأن هذا المفهوم فضفاضا، ويحتمل أكثر من تعريف، بسبب كثرة التفاصيل والحيثيات التي تحيط به، والأبعاد التي تكتنفه.

وبالتالي يمكن القول أن بعض مراكز الفكر والأبحاث والمخابر، القليل منها تستشرف أحداث كما يقول هواردج ويارد*ا Howard J Wiarda* (أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا، وأستاذ باحث في مركز "ودرو ويلسون" في واشنطن) " بأنها عبارة عن مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مسافات دراسية، بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تمتلك منتجا وهو الأبحاث"[1].

فهي مؤسسات بحثية، صانعة للقرار القطري والإقليمي وحتى العالمي، بفضل ما تنتجه من دراسات مهمة تسهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في صناعة الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم.

فمن خلال استقراء الماضي وتحليل الواقع واستشراف المستقبل، تلعب هذه المراكز دورا محوريا في القطاعات الإستراتيجية للبلدان والأقاليم، فمن الدراسات التي تتعرض للأحزاب والدول

والمؤسسات السياسية، إلى البحوث التي تحيط بالقطاعات العسكرية وتكاليفها وعوائدها، مرورا بدراسة تكاليف التعليم وعوائده الاقتصادية وغيرها من المحاور المهمة في حياة الأفراد والمؤسسات والبلدان، تمثل مؤسسات مراكز الفكر " السلاح السلمي" للدول لمزيد من النفوذ العالمي.

ثانيا: أهمية مراكز الفكر والدراسات في تحقيق القوة والتطور في العالم:

ولأهمية هذه المراكز انتشرت التقارير التي ترصد أهمها في العالم، ولعل أهم التقارير في هذا الخصوص هو تقرير برنامج المؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني التابع لجامعة بنسلفانيا الأمريكية عام 2016، وجاء على أحسن مراكز التفكير في العالم، بحسب التقرير، كل من معهد "بروكينغز الأمريكي" *Brookings Institution* "وشيتهام هاوس البريطاني" *Chatham House* والمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية *French Institute of International Relation* وكان باديا من خلال التقرير السيطرة الأمريكية في هذا المجال الحيوي منها ستة مؤسسات في ترتيب العشرة الأوائل في العالم، فيما ذهبت المراتب الأربعة لمؤسسات في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرازيل [2].

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حاز مركز الدراسات الإستراتيجية التابع للجامعة الأردنية المرتبة الأولى، متبوعا بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية المصري، ومعهد دراسات الأمن القومي التابع للكيان الصهيوني وتركيا لديها ثلاث مراكز بالمنطقة، مع تواجد بلدان الأردن ومصر ولبنان بمركز تفكير واحد في أول عشرة مراكز بالمنطقة، واللافت في التقرير هو غياب الجزائر كليا عن لائحة التقرير ضمت 75 مركزا في المنطقة، مع وجود مؤسسات مغاربية، وقد حققت المغرب الحصة الأبرز مغربيا، بحضور خمسة من مراكزها في ترتيب: هي مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية ومركز السياسات والمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية ومعهد أماديوس، ومركز الدراسات والبحث في البحر الأبيض المتوسط، والمعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية[3].

عموماً، مراكز الفكر و الدراسات *Tanks Think* كما يشير الباحث *Wiarda* هي مراكز للبحث العلمي و التعليم، و لكن ليست جامعات أو كليات. و هي ليست لديها طلبة، و لكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، و هي لا تقدم مساقات دراسية، و لكن هي تنظم العديد من ورشات العمل و التدريب و المنتديات. و لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية *expertise of Smattering* في كل المجالات و لكن تركز بشكل معمق *Preeminently* في قضايا أساسية في السياسات العامة.

كما أن مراكز الأبحاث ليست مثل المؤسسات العلمية المانحة *Foundations* لأنها لا تقدم أو تعطي تمويلاً للبحث العلمي، بدلاً عن ذلك هي تبحث عن جذب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة و غيرها من المصادر. و مراكز الأبحاث ليست شركات تجارية، بالرغم أن لديها منتوج *Product* و هي الأبحاث، وبالتالي هي ليست مؤسسات للربح المالي. أيضاً هي ليست مشابهة لجماعات المصالح *Groups Interest*، حيث أن هدفها الرئيس هو البحث و الدراسة، وليس الضغط و النفوذ، بالرغم أن بعض مراكز الأبحاث تمارس ذلك أحياناً. و عليه يمكن القول أن مراكز الفكر هي منظمات بحثية هدفها دفاتر السياسة والقانون و توفير دراسات و أبحاث تتعلق بقضايا السياسات العامة للدولة أو المجتمع.

وتحاول أن تكون مشاركة بفعالية و مؤثرة في قضايا و نقاشات القضايا العامة أو السياسات العامة و يعرف مشروع مراكز الفكر و الدراسات العالمي، مراكز الأبحاث و الدراسات بأنها : "مؤسسات تقوم بالدراسات و البحوث الموجهة لصانعي القرار، و التي قد تتضمن توجهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية و الدولية، بهدف تمكين صانعي القرار و المواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة.

وقد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكومية و مستقلة." و تعد هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين و جماعة صناع السياسات العامة، تهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم نتائج البحوث و الدراسات بلغة مفهومة، سهلة الوصول لصناع القرار و الرأي العام[4].

بالرغم من كون التعريفات السابقة تحاول أن تقدم مفهوماً واسعاً و شاملاً، إلا أنها تعرف أو تحدد ماهية مراكز الأبحاث بشكل أساسي من خلال المقارنة أو بيان الاختلاف مع ما قد يكون متشابها أكثر من التركيز كما أن مراكز الأبحاث و الدراسات هي مراكز إنتاج أو إدارة المعرفة البحثية و تتخصص في مجالات أو قضايا معينة، علمية أو فكرية، و بما يخدم تطوير و تحسين أو صنع السياسات العامة أو ترشيد القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة. و هذا المفهوم يشمل مراكز الأبحاث و الدراسات بغض النظر عن طبيعتها الحكومية أو الخاصة، و التمييز الرئيسي لمراكز الأبحاث الخاصة هنا تتمثل في أن إدارتها وسلطتها لا تخضع رسمياً إلى توجيه و سلطة حكومية باستثناء القوانين و التعليمات الناظمة لترخيص أعمال هذا النوع من المؤسسات، كما أن

تمويل المراكز الخاصة لا يخضع إلى تمويل حكومي منتظم أو خاضع لبنود الميزانية أو المالية العامة للحكومة. و المراكز الخاصة بهذا المعنى قد تكون ربحية و خاضعة لإدارة القطاع الخاص أو غير حكومية و لكن غير ربحية.

المحور الثاني: دور مراكز الفكر والدراسات في صناعة القرارات ورسم الإستراتيجيات

إن هذه المراكز لم تعد تخف على أحد، في ظل التقلبات السياسية الداخلية وعدم الاستقرار الخارجي لم تعد الهيئات التقليدية الاستشارية التي تنشئها الدول، قادرة على المساعدة على رسم سياستها العامة، بالنظر إلى حجم التهديدات والمخاطر التي أصبحت تحدق بالجميع والصعوبات البيروقراطية التي عادة ما ترافق نشأة مثل هذه الهيئات والمنظمات الرسمية، كما أن أكثر دول العالم تقدما وبخاصة أمريكا التي تحتكر أكثر من 70% من هذه المراكز، مازالت الجزائر لا تمتلك حتى الإطار القانوني الذي يمكنها من أن تعمل، فباستثناء قانون الجمعيات أو المؤسسات، لا يوجد في الجزائر ما يمكن أن يحكم تأسيس مثل هذه المراكز خارج نطاق المؤسسات الحكومية، ولعل غياب الرأي العلمي الذي يساعد في الإجابة على كثير من الأسئلة التي ترافق المشكلات التي تحدث على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي فباستثناء الآراء الحكومية، لا يجد المواطنون وخاصة الباحثين منهم وأصحاب الكفاءات المختلفة فضاءات للتعبير عن مواقفهم أو تقديم ما يرونه من حلول [5].

تقوم مراكز الفكر *Think Tanks* عادة بمجموعة من المهام باعتبارها جسر يربط بين المجتمع والدولة والعلم، و تخدم المصالح العامة والفرد وصانع القرار. وبشكل عام فإن الدور الأساسي الذي تقوم به مراكز الأبحاث، تتمثل في: [6]

- إجراء الأبحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة.
- دعم صناع القرار، إذ ان صانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات، ويوضح له السياسات، ويفصل له القضايا بشكل دقيق.
- تقديم الاستشارات والإرشادات لصانع القرار، حول الأولويات والمستجدات العاجلة أو الفورية، وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.
- تطوير البحث العلمي ومناهجه وأدواته، بما يتوافق واحتياجات الدولة والمجتمع والأفراد.
- البحث عن أولويات التنمية في المجتمع، ولفت انتباه صانع القرار إليها، وإعطاء تصور لسبل حلها.

- تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق، والمساعدة في إعداد الأجندات السياسية وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام.

- تزويد الحكومة بأفكار، فخبراء مراكز الأبحاث يقدمون الأفكار الجديدة والرؤى الإبداعية بالاعتماد على أبحاثهم، الأمر الذي يعمل على ترشيد السياسات العامة.

لكن السؤال المطروح، لماذا تفتقر الجزائر لمثل هذه المراكز؟ وما الذي يمنع من فتح هذا المجال أمام الباحثين الوطنيين؟ لماذا لا تصبح مثل هذه المؤسسات ذات وزن في اتخاذ القرار الوطني؟

فلا بد من إيجاد الإطار القانوني لمثل هذه المراكز الخاصة، التي بدون شك سيكون لها إسهام في القرار الوطني، خاصة وان الجزائر في مؤخرة الترتيب في هذا المجال عالميا. ان ما يتم أخذه بعين الاعتبار ضمن هكذا مراكز في الجزائر هو فقط حكومي ولا يمكن أن يؤدي الدور الذي تقوم به المؤسسات الخاصة بمراكز التفكير والتخطيط الاستراتيجي.

من المهم تأسيس مراكز فكر فيها خبراء وطنيين مستقلين وإدراجهم وفق أطر قانونية معينة، ضمن شبكة للتفكير هدفها دعم المؤسسات الحكومية بآراء مستقلة ومستخلصة وفق التحليل العلمي الأكاديمي غير المرغوب والذي لا يساير الاتجاه العام أو يحاول أن يبرر السياسات المتبعة من قبل الجهاز التنفيذي أو الهيئات الاستشارية التابعة للحكومة[7].

فلو قامت الجزائر بتأسيس مثل هذه المراكز، سيتمكن صانع القرار والشعب من التعرف على بدائل مختلفة في مجال السياسة الداخلية والخارجية، وسيتمكن صانع القرار من التفكير بطريقة مختلفة تكون أوسع أكثر تنوعا في مجال التربية والثقافة والتوازن الإقليمي والسياسة الخارجية ومواجهة الأزمات المحيطة بالجزائر.

وبهذه الكيفية ستساهم في التحول من حالة التفكير البسيط في المسائل المركبة إلى حالة التفكير الاستراتيجي القائم على منهجيات مختلفة للتعرف على أفضل البدائل، حيث تعد مراكز البحث الاستراتيجي أحد أهم روافد صناعة القرار ذات الوزن[8].

ضرورة الاهتمام في الجزائر بالتفكير المركب والمستقل الذي يعتمد عبر تخصصية *Transdisciplinarité* في التحليل باعتبارها الأداة المنهجية الوحيدة للاستشراف والتفكير في المستقبل.

المحور الثالث: معيقات مراكز الفكر والدراسات الإستراتيجية في الجزائر

لا شك أن وضع مراكز البحث في العالم العربي لا يزال حديث النشأة مقارنة بالدول الغربية المتقدمة وبالتالي رغم ازدياد عددها في الآونة الأخيرة فهي لا تزال غير فعالة بالشكل الكافي وما يلاحظ عليها هو قلة تفاعلها مع المحيط سواء كان ذلك مع صناع القرار أو مع عامة المواطنين.

تعاني مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية في الجزائر، من مجموعة من الإشكالات كضعف ثقافة التأسيس المنهجي لدى الكثير من المسئولين، أضف إلى ذلك ضعف الشراكة التفاعلية بين مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة والمستقلة مع مختلف القطاعات الحكومية[9].

فمن الضروري أن تعتمد الدولة على مشاريع بحثية تقيم وتقوم سياساتها واستراتيجياتها عبر بناء شراكة مع مراكز البحث والمخابر التابعة للكليات والأقسام في الجامعات، فإذا أراد اقتدار دولته فلن يجد مجالا لطرح هذا المشروع سوى في مثل هذه المعاهد والمراكز المختصة وهذه الأخيرة تعد رابطا بين الباحث والدولة[10].

وما يهم في الأمر هو واقع حركية مخابر الدراسات ومراكز البحث في الجزائر، خاصة في ظل هذه الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الجزائر، فلابد من انتهاج أنجع الاستراتيجيات لاستدراك ما يمكن استدراكه.

والملاحظ في الجزائر أن دور مراكز الفكر الاستراتيجي فيها لا يخرج من الدائرة المغلقة في الإنتاج العلمي والبحثي أي أن كل الجهود البحثية التي تقوم بها المعاهد ومراكز البحث تدور في حيز مغلق فتوصيات بعض الملتقيات التي تنظمها هذه المخابر الجامعية تبقى حبيسة أدراج أرشيف المخبر الأكاديمي، بالرغم من أن الدولة تصرف ميزانيات كبرى على هذه المخابر، إلا أن صلة التواصل بينهما مقطوعة، فكل الدراسات والمقالات والتوصيات وغيرها من مخرجات البحث العلمي، إنتاجها لا يصل لصناع القرار والفاعلين في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الإستراتيجية الأخرى في الدولة والنظام السياسي.

إنها تعاني من تراجع كبير وهذا يتضح من خلال بعض المؤشرات أهمها عدم وجود إستراتيجية واضحة للبحث العلمي وكذلك ضعف العلاقة بين الجامعة وباقي قطاعات التنمية الأخرى، كما أن مؤشرات الإنفاق على البحث العلمي لا تزال بعيدة عن المعدلات العالمية التي تتصدرها أمريكا، والصين، إضافة إلى أن معدلات الأبحاث العلمية التي تنتجها الجامعات الجزائرية ومراكز البحث ضعيفة جدا.

كذلك عدم الاهتمام بفكرة الاستشراف والتخطيط المستقبلي لدى جميع فواعل المجتمع، إذ أن منطق الاعتباطية والحلول الظرفية هو سيد المواقف في كل ما يعترض صناع القرار، حيث تغيب النظرة المتوازية والعقلانية في التعامل مع ما يعترض المجتمع من مشاكل وقضايا مستقبلية خاصة التي تتعلق بالدولة[11].

إضافة إلى انعدام العمل المؤسسي المستقل و الديمقراطي، فثمة قيود سياسية وأمنية مفروضة على عمل المؤسسات الفكرية، نتيجة ارتباط بعض المراكز بتيارات سياسية معينة[12].

ضعف المعلومات وعدم توفر قواعدها، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على إحصاءات وبيانات تتعلق بقضايا تعدها الدولة حساسة، وكذلك الأمر بالنسبة للجهات الحكومية.

عدم وجود إستراتيجية موحدة توجه حركة الدراسات والبحوث، بما يخدم أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن الجزائر تعتمد الطرق التقليدية في صنع القرار ورسم السياسات الداخلية والخارجية دون مرجعية علمية، على غرار ما تفعله الدول المتقدمة التي جعلت من البحث العلمي حجر أساس في رسم السياسات المستقلة.

المحور الرابع: سبل النهوض بمراكز الفكر والدراسات الإستراتيجية في الجزائر

إن المراكز البحثية شكل من أشكال القوة، إذ بإمكان القوة المعرفية أن ترسم النهوض والارتقاء في كل مجالات الحياة، وهناك مجموعة من الخطوات والسبل إذا تبعتها الدولة الجزائرية، سيتم تفعيل المراكز فيها ومواكبة التطور العلمي في العالم وهي كالأتي:[13]

1- النضوج السياسي للدولة:

تعتمد مسيرة مراكز البحوث والدراسات على حالة من النضوج السياسي، إذ كلما توفر النظام السياسي على هذه الخاصية، كلما توفرت البيئة المناسبة لإقامة هذه المراكز لأن الإيمان بالنضج الفكري على حساب المصالح السياسية سيعزز من أهمية مراكز البحث وأهميتها في تحقيق المسارات العلمية والفكرية.

2- حرية العمل البحثي:

إن توفر الجو المناسب الذي يحيط بالمراكز البحثية من شأنه ان يوفر الحرية الكاملة في تناول ما تراه مناسبا من حقول المعرفة، وتوفير مجموعة من المعلومات من الممكن أن تفيد صانع القرار في

رسم السياسات العامة للدولة، أما في ظل غياب حرية العمل سيعيق إمكانات هذه المراكز ويجعل دورها هامشيا وغير مجدي علميا.

3- القناعة بدور مراكز الأبحاث والدراسات:

إن القناعة الاجتماعية وطائفة المجتمع العلمي، يعد عاملا أساسيا في استمرار عمل مراكز البحوث العلمية، إذ ان هذه الجهات تعد بمثابة التغذية العكسية لجميع النتائج العلمية التي وصلت إليها المراكز.

4- التمويل الوطني:

إن الحديث عن التمويل الوطني والعربي للمراكز البحثية مرتبط بالإصلاح السياسي، وبدون ذلك سوف تضطر إلى التعامل مع مصادر التمويل الأجنبي، وهو ما يجعلها أسيرة هذا التمويل ومحط اتهامات من قبل المشككين فيها، فتوفير الدعم المالي من قبل القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على الدولة تدريجيا بعد انتعاش القطاع الخاص، من شأنه بناء حالة من الثقة بين المراكز والقطاع الخاص من خلال عمل هذه المراكز على حل مشكلات القطاع الخاص[14]

5- توفر البيانات:

إن عمل مراكز البحوث يتجسد في توفر قاعدة البيانات المتكاملة التي تقتضيها البحوث في الحقل المعرفي المطلوب وبخلافه ستكون النتائج مشوهة وبعيدة عن جوهر الموضوع المراد البحث عنه وغير قادرة على معالجة نقاط الضعف في المجتمع والتي تشكل صلب عملها ومبرر وجودها.

6- جودة الباحثون:

تعتمد مراكز الفكر والدراسات إضافة إلى التمويل المالي، على مدى قدرتها في جذب الكفاءات العلمية البحثية، فبقدر امتلاكها للكفاءات العلمية يتحدد أفق البحث العلمي وطبيعة نتائجه. لذلك يجب على هذه المراكز أن تعمل على استقطاب الكفاءات العلمية البحثية وتمد جسور التواصل مع حقل العمل.

خاتمة:

ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

- أن أهم أسباب ركود مراكز الفكر والدراسات، تتمثل في غياب الفكر ألاستشرافي عن فكر مؤسسة الدولة الجزائرية، و غياب الخطط طويلة المدى، سواء تعلق الأمر بالقطاعات أو بالتوجه الوطني ككل، بالإضافة إلى الحالة المزرية التي يوجد فيها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

الذي يمثل رافد مراكز الفكر سواء من خلال توفيره لمراكز بحثية تابعة للجامعة أو من خلال مشاركة باحثيه في مختلف المشروعات والمؤسسات خارج القطاع.

- أن مراكز الفكر والدراسات من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، ومواجهة التحديات السياسية، والتنموية والأمنية وأحداث ومجريات الواقع بطريقة علمية، مبنية على التقصي بأسلوب علمي.

- أن المراكز البحثية ضرورة من ضرورات المشهد العالمي وبالتالي فالجزائر بحاجة ماسة إلى إنشاء مثل هكذا مراكز من أجل تحقيق التنمية، ودعم صناع القرار، فهي بحاجة إلى مراكز ومؤسسات من أجل تحقيق التقدم العلمي وتحقيق التطور على جميع المستويات.

- وكإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن القول أن ضعف وغياب التأسيس المنهجي لمراكز الفكر والأبحاث في الجزائر سيؤثر على صناعة القرار الخارجي ويؤدي إلى عدم دقة وموضوعية القرارات التي تتخذها الدولة الجزائرية.

و عليه فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- ينبغي وضع إستراتيجية يكون فيها لمراكز الأبحاث الدور الفاعل في تحديد المشاكل والمواضيع التي تتطلب اتخاذ القرارات

- كذلك ينبغي على الجزائر إنشاء مراكز بحث، كأداة فعالة لإنتاج المشاريع الإستراتيجية، وخلايا تفكير عميقة تعمل لإنضاج المشاريع العلمية، وبلورة الإشكالات القائمة ودراستها وفق تكامل منهجي علمي انسجامي.

- توفير الدعم الكافي للقيام بالأنشطة العلمية، لما في ذلك إثراء النقاشات وتوجيه الرأي العام، والتعريف بمفاهيم قد تغيب عن الذهن أو لا تخطر ببال المواطن أو حتى صانع القرار.

- ينبغي على صناع القرار في الدولة الجزائرية ان يعتمدوا على هذه الوسائط الأكاديمية المنتجة، كجهاز استشاري يعمل بالشراكة مع مؤسسات الدولة المختلفة كل وتخصصها.

- استقطاب الكفاءات من الباحثين وذوي الخبرة، وتقديم الدعم لهم، والعمل على رفع مستواهم العلمي والمعرفي وتطوير مهارتهم.

- ضرورة التواصل والتنسيق مع مراكز الفكر والبحث العالمية و عقد اتفاقيات تعاون وتدريب معها، والمشاركة في نشاطات تلك المراكز.

- لابد من الاعتماد على جهود الباحثين من أبناء الجامعات الجزائرية، عبر وسائط أكاديمية لديها شراكة مع الدولة الجزائرية يمكنها من رسم مسارات مستقبلية بديلة تمكن الجزائر من تجاوز أي

أزمة قد تصادفها فمراكز الفكر والدراسات في بعض التجارب الديمقراطية تقدم النصح والمشورة في هيئة بدائل تطرحها من خلال نقاشاتها، ولا ينحصر دورها في تقديم بدائل السياسات وإنما تباشر دورها كمخزون استراتيجي يمد الحكومة بالكوادر البشرية التي تضطلع بتقييم سياسات الحكومة بما يعود بالتأثير الايجابي على عملية صنع القرار.

- العمل على إنشاء مراكز تفكير إستراتيجية واستشرافية، ذلك من شأنه الارتقاء بممارسة السياسة الخارجية الخاصة بالجزائر، كما أن الدراسات الإستشرافية تختص بالنظر للمستقبل ووضع سيناريوهات بديلة أمام صانع القرار.

- كذلك توصي الدراسة بضرورة ربط الشراكة بين الأحزاب السياسية المحلية في الجزار وبين مخابر البحث المختصة في صنع السياسات وتحليل الظواهر لتمكن هذه الأحزاب من صياغة برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتنمية قدراتها على مخاطبة الشعب ومعرفة اهتماماته وتوجهاته.

الهوامش والمراجع:

* تعرف مؤسسة راند للأبحاث بأنها مراكز الفكر والأبحاث بأنها " تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة، وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية، أو ما يتعلق بالتسلح".

[1] خالد وليد، دور مراكز الأبحاث الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص4.

[2] عبد الحميد رولامي، أين الجزائر من الثينك تانكس؟ : تم التصفح يوم 2020/02/12 على الساعة: 13:39، على الموقع الالكتروني: *Ælhiwardz. Com /contributions/75388*

[3] المرجع نفسه.

[4] سليم قلالة، مراكز الفكر بديلنا للتحليل الإستراتيجي: تم التصفح يوم: 2020/02/13 على الساعة:12:00 على الموقع الالكتروني: *echouroukonline*.

[5] خالد وليد، المرجع السابق، ص ص18- 19.

[6] سليم قلالة، المرجع السابق.

[7] جاسم سلطان، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن، أم القرى للترجمة والتوزيع، المنصورة، 2010، ص107.

[8] زكية رانجة، "دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية" ، الجزائر: أعمال المؤتمر الدولي التاسع، 2015، ص.11

[9] موسى بن قيصر، "المخابر البحثية في المؤسسات الجامعية ...تسميات معلنة وجهد معزول": تم التصفح يوم: 2020/025/12 على الساعة: 15:39 على الموقع الالكتروني: *annasronline/index/php*/2014-08-09-10

[10] محمود محمد السيقلي، دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربية، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، وجدة المملكة المغربية، ص22.

[11] هزار صابر، مراكز الفكر ودورها في التأثير على صنع السياسة، مجلة الفرات، ع400 ، ص55.

[12] محمود محمد السيقلي، المرجع السابق، ص23.

[13] دينا شرين، دور وأهمية المراكز البحثية في صنع السياسة الخارجية، تم التصفح يوم: 2020/09/11 على الساعة: 17:45، على الموقع الإلكتروني: https://*democraticac;de/*

[14] خالد الوليد، المرجع السابق، ص ص98-99.